قدرة آليات مجلس السلم والأمن الأفريقي على مكافحة النزاعات المسلحة وتحقيق السلم القاري

إعداد

ياسمين عادل إبراهيم محمد

د/ محمود محارب أمين

مدرس التاريخ الحديث المعاصر- كلية الآداب- جامعة الوادي الجديد

- **الملخص باللغة العربية**

لقد جاء هذا البحث بمقدمة ومبحثين ونتائج وتوصيات، حيث اشتملت على المشكلة التي يسلط الضوء عليها وتؤكد على أهمية تفعيل دور مجلس السلم والأمن الأفريقي لحل النزاعات المسلحة وما قد يتبعها من تهديدات إقليمية ودولية في حال خروج تلك النزاعات عن السيطرة وفشل مجلس السلم في تسويتها بشكل سلمي في الوقت المناسب والملائم سواء كانت تلك النزاعات الواقعة ذات طابع دولي أو ذات طابع غير دولي وذلك باللجوء إلى تفعيل آليات المجلس التي يملكها واستخدامها على النحو والمخصص لذلك.

وقد حرصت الباحثة على أن يوضح البحث النظام القانوني الخاص بمجلس السلم والأمن الأفريقي والمنظم لعمله والمسؤول عن تكوين الهيكل الأساسي الخاص به والذي يجعله متناسب مع ما نص عليه البروتوكول المنشئ للمجلس وسيلة الأمن الجماعي في القارة وأحد أهم أجهزة الاتحاد الأفريقي الأساسية وذلك بعد أن عجزت وسيلة تسوية النزاعات التي كانت تملكها منظمة الوحدة الأفريقية من تحقيق نجاحات ملحوظة وسط ذلك الكم من النزاعات والصراعات التي تضرب القارة يومياً.

كما أوضح البحث من خلال المبحث الثاني ما يملكه مجلس السلم والأمن الأفريقي من آليات تعتبر هي الوسائل الحقيقة لتحقيق الأهداف الرئيسية التي تبناها مجلس السلم والتي تعد انعكاس للأهداف العامة التي وردت في القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي وأهمها تعزيز حالة الاستقرار في أفريقيا وترقب حالات النزاعات ومنعها، وبناء السلم، إعادة الإعمار لمناطق النزاعات بعد انتهاء النزاع حيث خصص البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن لتحقيق تلك الأهداف مجموعة من الآليات المختلفة تتناسب مع طبيعة عمل المجلس، إلا أنها على الرغم من ذلك ظلت بعض الآليات غير مفعلة والبعض الأخر ينقصه عنصر التمويل وتوافق الإرادة السياسة للزعماء الأفارقة لتتمكن من العمل وأن تؤتي ثمارها.

الكلمات المفتاحية :

الاتحاد الأفريقي- المنظمات الدولية والإقليمية- مجلس السلم والأمن الأفريقي

- **Abstract in English**

This research consists of an introduction and two sections The results and recommendations included the problem that it highlights and stress the importance of activating the role of the African peace and Security council to resolve armed conflicts and the regional and international threats that may follow in the event that these conflicts get out of council fails to settle them peacefully at the right and appropriate time, whether the conflicts occurring are of an international nature or of a non- international nature, by resorting to activating the mechanisms that the council owns and using them in the manner designated for that purpose.

The researcher was keen for the research to clarify the legal system of the African peace and security council, which organizes its work and is basic structure, which what was stipulated in the protocol establishing the council, which is the means of collective security on the continent and one of the basic organs of the African union this is after the means of settling disputes that the organization of African unity had were unable to achieve notable successes amid the number of disputes and conflicts that strike the African continent daily.

The research also clarified through the second section that the African peace and security council has mechanisms that are considered the real means of achieving the main objectives adopted by the peace council, which are a reflection of the general objectives stated in the constitutive law of the African union, the most important of which is enhancing stability in African, anticipating and preventing conflict situations, and building peace conflict areas after the end of the conflict, as the protocol establishing the peace and security council allocated to achieving these goals a group of different mechanisms commensurate with the nature of the councils work, but despite this, some mechanisms remained incomplete. It is activated, while others lack the funding element and the agreement of the political will of African leaders to be able work and bear fruit.

keywords:

The African union- International and regional organizations- African peace and Security Council

مقدمة البحث:

تعد قضية السلم والأمن في أفريقيا قضية من أخطر القضايا علي الساحة الأفريقية فالسلم والأمن مرتبطين بشكل وثيق بعملية التنمية، ويترتب على غيابها هروب رأس المال وضياع الموارد البشرية، ومن ثم تبديد ثروات الدول الأفريقية وعدم القدرة على المضي قدماً في برامج التنمية مما يؤثر سلباً على برامج الإصلاحات الاقتصادية والسياسية .

وإدراكاً من قادة أفريقيا لما تمثله هذه المخاطر فقد أتخذوا مجموعة من القرارات خلال انعقاد القمة الأولي للاتحاد الأفريقي التي عقدت في مدينة "دروبان" بجنوب أفريقيا يوليو ٢٠٠٢ م، وتعد من أهم القرارات هو قرار إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي إذ أقرت القمة البروتوكول الخاص بأنشاء المجلس، ودعت الدول الأعضاء إلى التصديق عليه على أن تظل آلية منع الصراعات التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية وإدارتها وتسويتها سارية خلال المدة المؤقتة إلى حين التصديق على البروتوكول المنشئ الخاص بالمجلس من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي ودخوله حيز التنفيذ.(١)

أولا: مشكلة البحث:

تتمحور إشكالية هذا البحث في الإجابة على تساؤل رئيسي وهو : مدى فاعلية الدور الذي يقوم به مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في الإطار السلمي داخل القارة كآلية رئيسية للأمن الجماعي وذلك في ظل تنامي وتصاعد وتيرة العنف في القارة وفي ديسمبر ٢٠٠٣ م دخل بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي حيز التنفيذ، وبدأ المجلس الممارسة الفعلية لعمله في مايو ٢٠٠٤م، وقد شارك في الاحتفال رؤساء ثماني دول وعدد من كبار المسؤولين وممثلو المنظمات الدولية والإقليمية كالأمم المتحدة وجامعة الدول العربية(٢) ليصبح مجلس السلم والأمن الأفريقي هو الجهاز المنوط به تعزيز السلم في قارة أفريقيا.

١- ابراهيم نصر الدين ، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي ، تحرير : البشير علي الكوت، الاتحاد الافريقي، طرابلس : المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الاخضر ، الطبعة الاولي ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤١ .

٢- نادية عبد الفتاح، مجدى صالح، مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، في د. محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي، ٢٠٠٤- ٢٠٠٥م، مرجع سابق، ص ١١.

إن التحديات التي تواجهها القارة وذلك في ظل ما نص عليه البروتوكول المنشئ من اختصاصات وما هو متاح من صلاحيات وإمكانيات، وايضاً ما يواجهه من معوقات وتعقيدات أمنية وتحديات تحول بينه وبين تحقيق الأهداف التي إنشئ لأجله ويمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة الآتية:

(١)- ما مدى فاعلية دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات في أفريقيا وتسويتها؟

(٢)- هل يملك المجلس الإمكانات المادية والخبرة الفنية الكافية التي تمكنه من إنجاز مهامه على الوجه المطلوب؟

(٣)- ما هي الآليات التي يستخدمها المجلس لإنجاز مهامه على الوجه المطلوب ؟

(٤)- هل المجلس يملك سلطات يستطيع من خلالها إجبار الدول على الحلول السلمية وإحترام القانون الدولي الإنساني ؟

(٥)- ماهي الأسس التي إستند إليها مجلس السلم والأمن الأفريقي لتنفيذ القانون الدولي الإنساني؟

(٦)- ماهي آليات مجلس السلم والأمن الأفريقي وعلاقاته بالمنظمات الدولية الأخري؟

(٧)- ما هي إجراءات مجلس السلم والأمن الأفريقي في ردع انتهاكات القانون الدولي الإنساني؟

(٨)- ما هي المعوقات التي تقف أمام المجلس في سبيل تحقيق مهامه ؟

المبحث الأول : النظام القانوني لمجلس السلم والأمن الأفريقي:

يعتبر قرار إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي إضافة نوعية مهمة وفارقة للبيئة المؤسسية للاتحاد الأفريقي كما إنه يمثل في الوقت نفسه تطورا طبيعيا ومنطقيا للجهود السابقة التي إتخذتها الجماعة الأفريقية من أجل خلق آليات فعالة لحماية السلم والأمن في أفريقيا بما يستلزم ذلك من وجود ضرورة للتسوية السلمية للنزاعات ومعالجة أسبابها قبل وقوعها.

وقد كان أمر وجوبي على الاتحاد الأفريقي إيجاد وسيلة أكثر فاعلية لتسوية النزاعات كآليه بديلة عن تلك التي تبنتها وخصصتها منظمة الوحدة الأفريقية لتسوية النزاعات التي قد تقع في القارة ويترتب عليها تهديد للسلم والأمن ولذلك قد منح القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي صلاحية إيجاد تلك الوسيلة، وحق تقرير وإنشاء أجهزة أخري لمؤتمر الاتحاد كما يري لها لتحقيق الأهداف التي إنشئ من أجلها.

وفي أثناء إنعقاد الدورة الأولي للاتحاد الأفريقي في مدينة (د وربان) في دولة جنوب أفريقيا يوليو ٢٠٠٢م، صدر قرار إنشاء مجلس السلم والأمن الأفريقي ضمن مجموعة من القرارات الصادرة عن مؤتمر القمة.

وقد أبقي المؤتمر على إعلان القاهرة ساريا كفترة إنتقالية تنتهي بالتصديق على بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي ودخوله حيز التنفيذ حيث أنه لم يدخل حيث النفاذ الا بعد مرور عامين من قرار إنشائه(١).

ويعد إعلان القاهرة ١٩٩٣ م، هو المنشئ والخاص بتلك الألية المتبعة لمنع وإدارة وتسوية المنازعات أثناء وجود منظمة الوحدة الأفريقية وعملها .

وقد دخل البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي حيز التنفيذ في ديسمبر ٢٠٠٣ م وذلك بتصديق الأغلبية البسيطة من عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والذي بلغ عددهم سبعة وعشرون دولة عضو من العدد الكلي لأعضاء الاتحاد والذي وصل عددهم الي ثلاثة وخمسون دولة[٢].

والجدير بالذكر إن نموذج مجلس السلم والأمن الأفريقي قد إنشئ وفق لنموذج مجلس الأمن الدولي بل وأظهر تقرير الأمم المتحدة الصادر عن الأمين العام في مارس ٢٠٠٨ م" أن تدخل الاتحاد الأفريقي من خلال مجلسه للسلم والأمن في مجال حفظ السلم والأمن في القارة يدخل في إطار حفظ السلم والأمن الدوليين.

---

[١]- إبراهيم نصر الدين، نحو مجلس فاعل للسلم والأمن الأفريقي، أفاق أفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثالث، العدد ١٢، ٢٠٠٢-٢٠٠٣م، ص١٥.

[٢] محمود أبو العينين، "دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي الوقاية من النزاعات والصراعات"، القاهرة: مركز البحوث الأفريقية، يوليو٢٠٠٧، ص ٢٠.

ففي النهاية يعد مجلس السلم هو أحد ترتيبات الأمن الجماعي، والإنذار المبكر فهو جهاز يصنف بأنه جهاز دائم كما أنه خصص بالأساس لصناعة القرارات التي من شأنها منع النزاعات، وتسويتها بشكل سلمي وإداراتها علاوة على ذلك تسهيل الاستجابة الفعالة للمجلس في التوقيت المناسب لحل النزاعات والتعامل مع الأزمات في القارة[١].

- **مهام مجلس السلم والأمن الأفريقي:**

تعد المهمة الرئيسة التي أقرها البروتوكول المنشئ لمجلس السلم والأمن الأفريقي هي تعزيز السلم وتحقيق الأمن والاستقرار في القارة ولكي يتمكن المجلس من تحقيق تلك المهمة الرئيسة حدد البروتوكول المنشئ للمجلس مجموعة من المهام الفرعية الأخرى ومن ضمن تلك المهام الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية، صنع السلم، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة والوساطة، والمصالحة والتحقيق، وعمليات دعم السلم والتدخل طبقاً لما نصت عليه المادة الرابعة من الفقرة (ح)، من القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي والتي تنص على حق الاتحاد في التدخل في آية دولة عضو أعقاب قرار صادر عن مؤتمر الاتحاد فيما يتعلق بظروف خطيرة وهي: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية والعمل الإنساني وإدارة الكوارث وبناء السلم وإعادة التعمير في مرحلة ما بعد الصراعات[٢].

---

[١] سلافة عبد الرحمن أحمد، الصراعات في القارة الأفريقية دراسة حالة السودان، الخرطوم: جامعة الخرطوم، كلية الدراسات العليا، ٢٠٠٥م، ص ٥٠

[٢] حول مهام المجلس ، انظر : المادة (٦) والمادة (١٤) من بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي ، أفاق أفريقية ، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد السادس ، العدد ٢٠ ، ٢٠٠٦ م، ص ٢٥٧-٢٦٧ .

المبحث الثاني : آليات مجلس السلم والأمن الأفريقي :

تعددت آليات إدارة وتسوية وإنهاء النزاعات التي يمتلكها مجلس السلم والأمن الأفريقي مع إعتبارها جزءاً من الهيكل التنظيمي له ونقلة إيجابية في أسلوب تناول الصراعات الأفريقية وكيفية التدخل للسيطرة عليها وتسويتها حيث نص البروتوكول في مواده " ٢١ – ١٣ – ١٢ – ١١ " علي تلك الآليات والتي تلخصت في "هيئة الحكماء، نظام الإنذار القاري المبكر، القوة الافريقية، صندوق السلم".

أولا :هيئة الحكماء :

يختص رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي بعملية إختيار وتشكيل أحد آليات مجلس السلم والأمن وهي هيئة الحكماء وذلك وفقاً للشروط التي وجبت توافرها فيمن يكلف بتلك المهمة وحددتها نص المادة ١١ والتي كانت أهمها(١)، القدرة والجاهزية علي الإسهام الفعال في خدمة قضايا السلم والأمن وتنمية القارة، مع مراعاة مبدأ التمثيل الإقليمي العادل للمناطق المختلفة بالقارة مع ضرورة التمتع بثقة وإحترام كافة الأطراف.

تتبع هيئة الحكماء المجلس وتقدم دعمها بخصوص جميع المسائل المتعلقة بمجال منع الصراعات وتعزيز السلم والأمن وذلك بأتخاذ الإجراءات التي تراها ملائمة كمبادرة منها أو بناء على طلب المجلس أو رغبة رئيس المفوضية(٢)، ومع ذلك فأن هيئة الحكماء لا تملك سوي رأي إستشاري تقدمة من خلال تقاريرها إلى المجلس ثم ترفع بشكل مباشر إلى المؤتمر، أما عن عقد هيئة الحكماء لاجتماعتها فا تعقد هيئة

١- وزارة الخارجية ، قواعد اجراءات مجلس السلم والامن الافريقي ، القاهرة : وزاره الخارجية، ٢٠٠٤ م، ص ص١٢-١٦.

٢ إكرام محمد صالح حامد، مجلس السلم والأمن الأفريقي التكوين والأدوار، سلسلة قضايا أفريقية (٤)، المركز العالمي للدراسات الأفريقية،٢٠٠٧م، ص١٥.

الحكماء الإجتماعات الخاصة بها في المقر الرئيسي للاتحاد الأفريقي كما يجوز أن تجتمع في أماكن أخري بالتشاور مع رئيس المفوضية، ومن الملاحظ أن هيئة الحكماء لم تقدم على تناول منذ أنشاؤها وإلى الأن عملية معالجة الصراعات، وذلك على نحو دقيق وحقيقي وإنما أكتفت بتناول مواضيع عامة مثل التأكيد على قرارت المجلس والاتحاد وحشد الدعم الإيجابي والمساندة من المنظمات ذات الصلة بمجلس السلم والأمن على وجه الخصوص الأمم المتحدة إضافة إلى ذلك ندرة عقد الاجتماعات الخاصة بها[١].

ثانياً: نظام الإنذار القاري المبكر:

تطورت فكرة منع الصراعات في القارة الأفريقية بإنشاء جهاز خاص يمنع حدوثها وإحلال السلام في القارة إلا أن وفي حقيقة الأمر لم تكن فكرة نظام الإنذار فكرة جديدة تماما حيث سبقتها بعض المحاولات على المستوى الإقليمي خاصة في إقليم غرب وجنوب أفريقيا مما يعد ذلك عامل مساعد يدعم تأسيس الوحدات الفرعية للنظام، ويأتي هدف إنشاء النظام إلى تدعيم قدرة المجلس على ترقب ومنع مسبق لوقوع الصراعات، ومساعدة صانع القرار على إتخاذ القرار المناسب، وتوفير وجمع المعلومات في الوقت المناسب،وتحقيق التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية وكل ذلك ينصب في قدرة المجلس على تحقيق السلم القاري والأمن الجماعي للشعوب الأفريقيةوبمرور مراحل التطوير من منظمة الوحدة الأفريقية وصولا إلى الاتحاد الأفريقي قد مر نظام الإنذار القاري المبكر بتطورات وتغيرات عديدة ومختلفة خلالها[٢] .

---

[١] سامي ابراهيم الخازندار، نظام الإنذار المبكر ومنع الصراعات: التطور والمفاهيم والمؤشرات، القاهرة: مجلة الفكر المجلد ٦، العدد ٧ ،٢٠١١ م، ص ٧١– ٥٧ .

[٢] الفاتح الحسين المهدي، النزاعات والحروب الأهلية في أفريقيا دراسة في أسباب الظاهرة آثارها(السودان، الكونغو، رواندا، بورندى، الصومال) نموذجاً، أطروحة الدكتوراه غير

ولقد أسفرت الورش المنعقدة من المفوضية بناء على ما أوكل إليها من مهام من قبل مؤتمر قمة "مابوتو" ٢٠٠٣ م ، وتحديدا إجراءات لتأسيس النظام ترتب على تلك الإجراءات صياغة مقترح يستهدف الفصل التام بين تنسيق المعلومات وتحليلها وتفسيرها وبين الإجراءات الوقائية مع ضرورة فصل النظام في وحدة مستقلة والتفرغ التام من أعضائه ليتمكنوا من إنجاز المهام وتعمل بشكل مباشر مع المفوضية، وفي ديسمبر ٢٠٠٦ م ، جاء إجتماع "كمبتون بارك/ جنوب أفريقيا" بمجموعة من القرارات بشأن تأسيس نظام الإنذار القاري المبكر وقد أقرت تلك النتائج من خلال المجلس التنفيذي في دورته العاشرة في يناير ٢٠٠٧ م، بناء على ما جاء به القرار رقم "٣٣٦"([1]).

وفي يناير ٢٠٠٧ م ، أعتمد المجلس التنفيذي الإطار لإستكمال عملية إنشاء النظام بهدف البدء في تشغيله على الرغم أن نظام الإنذار المبكر آلية تتبع بشكل مباشر في المقام الأول لمجلس السلم والأمن الأفريقي ولا تتبع للمجلس التنفيذي.

ولقد أشار البروتوكول للنظام ومهامه في أكثر من موضع حيث جاءت المادة ٦ فقره (ب) المتعلقة بالمهام الموكلة للنظام "الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية " وقد نصت المادة ٢ من الفقرة (أ) والتي تتعلق بالطابع العام للمجلس "ويكون للمجلس ترتيبات الأمن الجماعي والإنذار المبكر لتسهيل الإستجابة الفعالة وفي الوقت المناسب لأوضاع الصراعات والأزمات.

- ينقسم النظام في تكوينه إلى هيكل نظام الانذار:

كما نصت المادة ١٢ من البروتوكول المنشئ على إنشاء نظام الإنذار القاري المبكر وحددت مما يتكون النظام.

---

[1] محمد هيبة على أحطيبة، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا: المجلد ٢٧، العدد٣، ٢٠١١م، ص ١١.

(١)- مركز المراقبة والرصد والمعروف بغرفة الأوضاع (Situation Room) والتي تتبع الاتحاد وتعد جزءا من إدارة السلم والأمن به وهي مسؤولة عن جمع البيانات وتحليلها على أسس ووحدة قياس ملائمة لمؤشرات الإنذار سواء كانت تلك الأسس "سياسية، أوعسكرية، إقتصادية، إجتماعية" ويتم التحليل بالتعاون مع وحدات المراقبة والرصد التابعة للآليات الإقليمية من خلال وسائل الإتصالات المناسبة ويتم تحديد وإختيار موقع الإدارة من خلال الإدارة المعنية كما يتواصل مركز المراقبة مع وحدات المراقبة والرصد التابعة للآليات الإقليمية ، وذلك لإتصال الوحدة المركزية للمراقبة بوحدات فرعية للرصد والمراقبة داخل الآليات الإقليمية(١).

(٢)- مكتب خبراء الإنذار المبكر حيث يقوم بتحليل المعلومات والبيانات بعد إستقبالها من غرفة الأوضاع ثم كتابة التقارير والتصورات المتوقعة ويستخدم رئيس المفوضية تلك المعلومات التي تم جمعها بناء على عمل النظام ليتمكن المجلس من الوصول إلى أفضل المسارات والطرق للسيطرة على الصراعات الكامنة والحد من التهديدات التي تمثل خطورة على السلم والأمن عن طريق النصح المبكر وتقديم النص المناسب إلى مجلس السلم والأمن الأفريقي من قبل رئيس المفوضيه.

* أدوات الانذار المبكر :

يلجأ نظام الإنذار إلى إستخدام مصادر عديدة تستهدف حماية أمن الإنسان وليس حماية مصالح الدول وهي الصفة الأساسية التي تجعل من الإنذار متشابهة مع المنظمات الدولية الغير حكومية وذلك من حيث إنها تجد صعوبة كبيرة في إستخدام أجهزة الإستخبارات الخاصة بالدول للوصول إلى معلومات أو التأكد من معلومات تخص الصراع[٢].

---

[١] مهند عبد الواحد النداوى، الاتحاد الأفريقي وتسوية النزاعات " دراسة حالة الصومال"، القاهرة: العربي للنشر، ص ٣٢.

[٢] منشورة، السودان: جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٤م، ص ٥٦.

لذلك تعددت أدوات جمع المعلومات المستخدمة من خلال ألية الإنذار المبكر و قد ينتج عن هذا التعدد في المصادر والأدوات تناقض في المعلومات وتضاربها أحيانا وكذلك مصداقية المعلومات ولذلك يلجأ محللو المعلومات إلى اللجوء لإستخدام المعلومات الأقرب للواقعية وكذلك وضع أكثر من سيناريو للصراع من حيث تجدده وتطوره.

- تخوفات الدول الأفريقية تجاه الإنذار المبكر :

في حقيقة الأمر إن العائق والعقبة الأساسية أمام أداء النظام لمهامه بشكل دقيق وفعلي ونشط هي عقبة سياسية أكثر من كونها قد تصنف أنها عقبة فنية، أو إجتماعية ، أو مالية(١)، حيث أثيرت مخاوف لدي الدول الأفريقية حول تفعيل وأداء الإنذار المبكر وكانت أكبر تلك المخاوف أنه يعتبر بديل عن الإستخبارات الدولية وذهبت بعض الدول إلى أبعد من ذلك، بأنه إنتهاك للسيادة الوطنية للدولة مما جعل بعض دول القارة ترفض التعاون والتفاعل الإيجابي مع النظام ولذلك وجب التفريق بين نشاط الإنذار المبكر والذي يتسم بالشفافية ومشاركة المعلومات وبين عمل الإستخبارات الذي يعتمد على العمل في غرف سرية بينما جزء كبير من عمل الإنذار، هو التعاون مع أجهزه الإستخبارات الوطنية للدول حيث أن طبيعة العمل التي تتسم بالشفافية التي تتميز بها النظام المبكر يجعلها قادرة على تحقيق التوازن في التحليل بينما لا يمكن تحقيق ذلك مع النظم الإستخباراتية .

ثالثاً : القوة الأفريقية الجاهزة ولجنة أركان الحرب:

هي أداة التدخل الفوري للسيطرة والتعامل في حال وقوع صراع أونزاع مسلح فوراً مما يجعلها أداة ذات أهمية بالغة وينصب أساس عمل القوة الأفريقية الجاهزة على منع تدويل الصراعات والنزاعات المسلحة الأفريقية وتفعيل عنصر الحل الأفريقي

١- حمدي عبد الرحمن، الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد١٦٢،الطبعة الأولي،٢٠١١م، ص ٦١.

أضافة إلى تحقيق عنصر الردع لأي عدوان خارجي قد يستهدف القارة، يدرس المجلس مهام وطريقة عمل القوة التي تتشكل وتتقسم من فرق جاهزة بالفعل بل ومن عناصر مختلفة سواء كانت تلك العناصر هي عناصر "عسكرية، أو مدنية" مستعدة للإنتشار السريع في حالة تكليفها بقرار مباشر صادر عن المؤتمر أو صادر عن المجلس وفي حالة عدم صدور قرار بتحرك بعثات القوة تبقي كامنة في بلدانها الأصلية في وضع الجاهزية والاستعداد وعلى المفوضية أن تضع وتحدد الخطط التدريبية الملائمة والتي يحتاجها عناصر القوة سواء الخطط التدريبية المخصصة للعناصر العسكرية، أو المخصصة للعناصر المدنية من القوات الوطنية الجاهزة سواء على المستوي الميداني، أو على المستوى التكتيكي[١].

وبناءاً على طلب المفوضية وبصدور تصريح من المؤتمر، أو عن المجلس تقع مسؤولية الدول الأعضاء المساهمة في القوة الجاهزة في عملية انتشار القوات بعد تزويدها بما قد يلزم من المعدات الخاصة بالعمليات المطلوب تنفيذها والمكلفة بها والتي تستهدف الإنتشار والملائمة لطبيعة الأرض وقد نص البروتوكول بشكل محدد نوعيات تلك العمليات في المادة ١٣ الفقرة الثالثة، مع تعهد تلك الدول بتقديم كافة أشكال المساعدات للاتحاد بما في ذلك حق المرور على أراضيها الإ أنه يرجع تحديد شكل ومقدار وتوقيت وإسلوب التدخل بناء على ما وصلت إليه أخر التطورات في عملية النزاع المسلح على الأرض حيث تنقسم عمليات التدخل إلى مراحل تتضمن مرحلة التدخل لحفظ السلام بعثات مراقبة ومتابعة إضافة إلى الإنتشار الوقائي في حالة تجدد النزاع المسلح بعد التوصل لإتفاق[٢].

---

[١] حول المادة ١٣ من البروتوكول " القوه الأفريقية الجاهزة، انظر ...وثائق بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي مرجع سابق . ص ٢٦٤ – ٢٦٦.

[٢] بدر حسن الشافي، تسوية الصراعات في أفريقيا (نموذج الإيكواس)، القاهرة: دار النشر للجامعات، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م،ص ٤٥.

تأتي مرحلة التدخل من قبل القوة الجاهزة أما لحفظ السلام، أو فرض السلام وتلك المرحلة تطبق في حالة وقوع ظرف خطير في دولة عضو أو بناء على طلب دولة عضو من أجل إستعادة السلم والأمن تطبيقاً لنص المادة الرابعة وما تضمنته الفقرتين(ح)،(ي) من القانون التأسيسي وفي حالة وقوع نزاع عنيف ووجود مخاوف أن تنتقل عدوي النزاع لدول مجاورة أو للمحيط الإقليمي ككل، أما النوع الثالث من التدخل وهي مرحلة التدخل لبناء السلم وفيها تتدخل القوة لنزع السلاح وتسريح القوات المتنازعة في فترة ما بعد النزاع إضافة إلى ذلك تقديم ما يلزم من مساعدات إنسانية في المناطق التي ترك فيها النزاع أثار سلبية وتقدم بشكل مباشر للمتضررين من جراء وقوع النزاع المسلح كذلك التدخل لدعم الجهود اللازمة للتعامل مع الكوارث الطبيعية وما يزيد من المهام الأخرى التي قد يصدر بصددها تكليف من المجلس أو المؤتمر(١).

يتكون هيكل القوة من أربعة ألوية تنقسم على أقاليم القارة "إقليم شمال أفريقيا، وإقليم جنوب أفريقيا، وإقليم شرق أفريقيا ، وإقليم غرب أفريقيا، وإقليم وسط أفريقيا" ويتشكل كل لواء من ٣٠٠٠ فرد بأجمالي ١٥٠٠٠ فرد، فمن أهم التحديات التي تواجه القوة الجاهزة هو عدم تحديد وتوزيع الإلتزامات بشكل دقيق سواء كانت فيما يخص الآليات العسكرية للمنظمات الإقليمية، أو على الدول المركزية في القارة، وفي الأقاليم الفرعية، إضافة إلى محدودية الإمكانيات والموارد المالية اللازمة لتتمكن القوة من تنفيذ سرعة الانتشار وبرز ذلك بشكل واضح مع إستعانة الدول الأفريقية بحلف شمال الأطلنطي لنقل القوات الأفريقية من الدول المشاركة لتنفيذ عملية دارفور مع نقل ولاية البعثة الأفريقية إلى الأمم المتحدة(٢).

١-احمد إبراهيم محمود، التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا: دراسة حالة الصومال منذ بداية التسعينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،٢٠٠٤م،ص ٢٠.

٢ إكرام محمد صالح حامد، مجلس السلم والأمن الأفريقي التكوين والأدوار، سلسلة قضايا أفريقية (٤)، المركز العالمي للدراسات الأفريقية،٢٠٠٧م ، ص ١٧.

رابعاً: الهياكل واللجان الفرعية (لجنة الأركان حرب :

لم تدرج الهياكل واللجان الفرعية ضمن الأليات الرسمية ولكن يجوز إستحداثها متى إستدعت الضرورة لذلك كما ورد في المادة الثامنة من الفقرة الخامسة إذ يجوز لمجلس السلم والأمن الأفريقي أن ينشئ هياكل فرعية متي رأي ذلك ضرورياً لأداء مهامه وعلي سبيل المثال لتلك اللجان والهياكل الفرعية لجنة الأركان حرب، تهدف مسألة إنشاء لجنة الأركان العسكرية إلى إسداء النصح والمشورة والرأي كما تختص لجنة أركان حرب أيضاً بتقديم كل ما يخص الأمور المتعلقة بالإحتياجات والمساعدات العسكرية والأمنية وذلك من أجل تعزيز السلم والأمن وصونها في أفريقيا وتتألف لجنة أركان حرب من كبار الضباط العسكريين من الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن وتتشكل اللجنة من إثنين من رؤساء الأركان يمثلوا المفوضين عن كل إقليم فرعي على أن يكون إحداهما على الأقل من الدول المركزية في الإقليم للإستفادة من الإمكانيات والخبرات التي تملكها والمتاحة لها ويجوز أن تدعوا اللجنة أي دولة عضو غير ممثلة فيها للمشاركة في مداولاتها أن لزم الأمر لذلك وتنصب مهام اللجنة بشكل أساسي على وضع العمليات، وإدارة عملية منع الصراع وتسويته بناء على قرارات المؤتمر وغيرها، تنعقد لجنة أركان حرب على مستوي رؤساء أركان الدفاع للدول الأعضاء لمناقشة كل ما يخص المتطلبات العسكرية والأمنية للحفاظ على السلم وتعزيز الأمن الإقليمي وتجتمع اللجنة للتداول فيما يحال إليها(١).

١- محمد هيبة على أحطيبة، "دور مجلس السلم والأمن الأفريقي في حل النزاعات وتسويتها في أفريقيا"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا: المجلد ٢٧، العدد٣، ٢٠١١م، ص ١٧.

الخاتمة :

تمحور الرصد والتحليل الذي قامت به الباحثة حول دور أحدي مؤسسات الاتحاد الأفريقي في تحقيق الأمن في القارة وبناء السلم الإقليمي على أساس معيار تقييم أداء الدور والإسهامات الجديرة بمكانة المنظمة في تحقيق قدر كبير من النجاح في تسوية النزاعات وفي المقابل ما واجهته المؤسسة من إشكاليات في تفسير أهمية كيفية ترسيخ تلك الجهود علي الأرض مع تصاعد وتيرة النزاعات وكثافتها، مما يحتم ضرورة وجود حلول مستديمة ومواكبة لتطور آليات النزاعات وتوسع قاعدتها إضافة إلى تشعب القضايا التي تؤدى إلى وقوع النزاعات داخلياً وتعقدها خارجياً لارتباطها بأجندات ومشاريع دول كبري تستهدف بشكل أساسي استدامة سيطرتها الكاملة على خيرات القارة ويأتي هذا مع تباين أدوار مجلس السلم والأمن الأفريقي في التعامل مع الأزمات الأفريقية على الرغم من محدودية دورة إلا أنه يعد آلية مهمه في نطاق توحيد الجهود للوصول إلى سياسة أمنية مشتركة في ظل تزايد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية والاقليمية والدولية.

حيث نستطيع في ختام البحث أن نصل إلى حقيقة الوضع الفعلي لمجلس السلم والأمن الأفريقي، وتحديد حجم قدراته الفعلية في تحجيم والسيطرة ومواجهة النزاعات المسلحة التي تقع في القارة فإذا قد اعتبرنا أن مجلس السلم قد تمكن من تحقيق تعزيز السلم والأمن والاستقرار بشكل كامل في حالة جزر القمر إلا أنه، وفعلياً يمكن أن نعتبر أن النجاح النسبي الذي وصل إليه في حالة دارفور، والذي يعد ليس مرضياً حيث تم تدويل قضية دارفور فين حين أحد أهم أهداف أنشاء المجلس هو تحقيق الحل الأفريقي، وهو يعكس عجز المجلس عن الصمود والاستمرارية لحسن إتمام عملية دارفور أما عن جزر القمر قد أدت ملائمة قدرة المجلس نظراً إلى المعطيات الموجودة علي أرض النزاع من صغر حجم جمهورية جزر القمر وضعف قدرات المتمردين واستمرارية النزاع المسلح لوقت قصير لحدوث تفوق عسكري لصالح قوات مجلس السلم والأمن مع تأييد لقرارات المجلس

من قبل دول الإقليم خشية نجاح أي محاولة انفصالية داخل الإقليم وما قد يترتب عليه من انتقال عدوي الانفصال إلى باقي دول الإقليم علي إرجاع الأمور إلى نصابها والسيطرة وتحقيق النجاح في أن ينهي التمرد الذي وقع في جزيرة "انجوان " في دولة جزر القمر، أما عن حالة الثانية وهي أزمة دارفور والتي تعد الاختبار الحقيقي لقدرة المجلس على تحقيق أهدافة وتعزيز السلم والأمن والاستقرار في الإقليم نستطيع أن نعتبر أن نجاح المجلس يعد نجاحاً نسبياً وليس حاسما للوضع على الأرض في التعامل مع الأزمة إذ قامت قوات بعثة مجلس السلم والأمن الأفريقي بدور تاريخي مشهود له وقت اندلاع الأزمة والمتوافق مع حداثة، وبداية أنشاء مجلس السلم منذ أكتوبر ٢٠٠٤ م إلى مارس ٢٠٠٦ م إلا أن التدخلات والضغوط الخارجية التي سعت لتدويل الأزمة وخروج الأزمة والحل من المستوي الإقليمي إلى المستوى الدولي مع وصف عدد بعثة (Amis) بالعدد المحدود والذي كان يقدر بنحو ٧٠٠٠ فرد مع مطالبتهم بالسيطرة على إقليم تصل مساحته إلى نحو نصف مليون كيلو متر مربع فضلاً عن حداثة إنشاء المجلس، وما يترتب عليه من نقص الخبرات الميدانية مع ضعف القدرات المالية، والتي تراوحت بين ٢٥- ٤٠ مليون دولار شهرياً إضافة إلى عدم استيعاب قدرات المجلس اللوجستية والفنية وتأخر الدعم المقدم من الدول الأعضاء والشركاء الدوليين على الرغم من طلب المجلس المتكرر بتزويد قواته بالدعم اللازم وتباطؤ أطراف الصراع في التعاون مع البعثة بشكل ملحوظ مع شكوك الأطراف المتمردة من وجود انحياز البعثة للحكومة السودانية مما أدى إلى تعرض البعثة إلى هجمات متكررة على أيدي المتمردين فتلك العوامل قد تضافرت، وأدت إلى إضعاف من قدرة بعثة مجلس السلم والأمن في أنهاء الصراع والدفع لاتخاذ قرار بتكوين بعثة هجينة بالتعاون مع الأمم المتحدة مما جعل الأمر يخرج من الإطار الأفريقي، وهو أحد أهم أهداف المجلس إلى الإطار الدولي كل ما سبق ترتب عليه انهيار الوضع الانساني على الأرض وتزايد الجرائم التي تصنف بأنها انتهاك لقواعد القانون الدولي الانساني.

ونتساءل هل يمكن أن يصبح لمجلس السلم والأمن الأفريقي صلاحيات حقيقة تمكنه من لعب دور أكبر في الحد من النزاعات وحلها في أطار أفريقي بحت ، واستبعاد أي تدخلات دولية ؟

حيث سيبقي مجلس السلم والأمن الأفريقي في ظل غياب توافق الإرادة السياسية الحقيقية لدول الاتحاد الأفريقي في تطوير رؤية جماعية لمسائل الأمن والتنمية في القارة دورة محدود، فعلي الرغم من محدودية الدور الذي يقدمه مجلس السلم والأمن الأفريقي في تحقيق الأمن وتعزيز السلم وتسوية النزاعات إلا أنه يبقي آلية مهمة في سبيل توحيد الجهود للوصول إلى سياسة أمنية مشتركة ، في ظل تزايد المخاطر والتهديدات الداخلية والخارجية، وأخيراً فإن مستقبل مجلس السلم والأمن الأفريقي يبقي رهين تحقيق إصلاحات تمكنه من أداء دور فعال بشكل أفضل في ظل عدم تجاوز التحديات القائمة الأن مع غياب توافق الإرادة السياسية الحقيقة حيال هذا الملف من قبل دول الاتحاد الأفريقي والوصول لرؤية جماعية مطورة لمسائل الأمن في القارة .

نتائج البحث :

١- إن الاستعمار هو من وضع بذرة الحروب والنزاعات المسلحة في القارة سواء من خلال النشأة المصطنعة للدول الأفريقية أو من خلال السياسات الاستعمارية المتبقية في المستعمرات الأفريقية السابقة.

٢- يعد تزايد النزاعات المسلحة في أرجاء متعددة من العالم وبشكل خاص في القارة السمراء أمر يتطلب العمل علي تطوير وإنماء قواعد القانون الدولي الإنساني والتي تحكم تلك النزاعات وبذل جهود أكبر من قبل مجلس السلم والأمن الأفريقي من أجل كفالة أكبر قدر من الاحترام لقواعد القانون الدولي الانساني وما تحويه من مبادئ إنسانية فيها.

٣- يعد ضعف التمويل وعدم توافر المعدات الملائمة لطبيعة كل عمليه التي يعاني منها مجلس السلم عامل قد حد من فاعلية دورة في حل وتسوية النزاعات في القارة.

٤- يمثل التمويل الموجهة من الخارج سواء من الدول الكبرى أو المنظمات الدولية الأخرى إلى المجلس تحول جوهري أدى إلى فقدان المجلس لاستقلالية القرار في عملة.

٥- أضعفت الضغوط والتدخلات الخارجية دور المجلس في حل النزاعات الأفريقية وتسويتها وأدت إلى توسيع النزاعات وتدويلها واستغلالها لصالح أجندات خارجية.

٦- يعد صغر حجم الرقعة الجغرافية التي يقع فيها النزاع وعدم تعدد أطرافه أو تدويله عامل مساعد للتمكن من السيطرة على هذا النزاع من خلال ما هو متاح له من امكانيات وتعد جزيرة "انجوان" في جزر القمر مثال علي ذلك.

التوصيات

١- دعم الإرادة السياسية لمجلس السلم والأمن الأفريقي من طرف مجلس الرؤساء الأفريقي.

٢- الاعتماد علي خبراء أكثر كفاءه لتقديم دراسات وتقارير علمية ومعمقة حول الواقع الحالي للنزاعات المسلحة القائمة في القارة .

٣- وضع دراسات استشرافية لتوقي ما يمكن أن يحدث في المستقبل.

٤- نشر قواعد القانون الدولي الإنساني الملزمة من قبل المجلس بشكل كاف لضمان احترامها من جميع الأطراف.

٥- ضرورة إدخال إصلاحات هيكلية في مكونات مجلس السلم والأمن الأفريقي لتمكينه من الوصول لمستوي أكبر من الصلاحيات بشكل أوسع تمكنه من التدخل وحل النزاعات وتوفير الإمكانيات والدعم المادي واللوجستي.

٦- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في دراسة النزاعات وتحليل أسبابها للمساعدة على وضع استراتيجيات تساعد على إنهاء النزاعات وعدم تكرارها في القارة الأفريقية.

٧- توصي الباحثة بأن يقتصر التدخل الإنساني من قبل الأطراف المعنية في المناطق التي تتأثر بالنزاعات من أجل الدعم الإنساني وليس تنفيذاً لأجندة خفية.

٨- الحرص علي حل النزاعات في إطار أفريقي وعدم تصعيدها دولياً إلا في أضيق الحدود، وفي الحالات التي تعجز عنها إمكانيات مجلس السلم والأمن الأفريقي.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أولاً)-الوثائق الاتحاد الأفريقي:

(١)الاتحاد الافريقي، تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة ٢٠٦٣ م، اللجنة الوزارية بشأن تنفيذ أجندة ٢٠٦٣م، مايو ٢٠٠٧م.

(٢)الاتحاد الافريقي، مجلس السلم والأمن الاجتماع التاسع والستون، بيان بشأن الوضع ونشر بعثة تابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، أديس أبابا، ١٩ يناير ٢٠٠٧م.

(٣)اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، نيفاشا يناير ٢٠٠٥م.

(٤)أجندة ٢٠٦٣ أفريقيا التي نريدها الإطار الاستراتيجي المشترك من اجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة التنفيذ العشرية الأولي ٢٠١٤م- ٢٠٢٣م، أديس أبابا: الاتحاد الأفريقي، سبتمبر ٢٠١٥م.

(٥) بروتوكول مجلس السلم والأمن الأفريقي، أفاق أفريقية، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات المجلد السادس العدد ٢٠، الصيف، ٢٠٠٦م.

(ثانياً)-الكتب:

(١)إبراهيم أحمد نصر الدين، دراسات في العلاقات الدولية،(القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولي،٢٠١١م).

(٢)إبراهيم محمد العناني، قانون المنظمات الدولية، الجزء الثاني المنظمات الإقليمية والمنظمات المتخصصة، (القاهرة: دارالنهضة العربية،٢٠١٠م).

(٣)إبراهيم نصر الدين، دراسات في النظم السياسية الأفريقية، (القاهرة: دار اكتشاف، الطبعة الاولي، ٢٠١٠م).

(٤)إكرام محمد صالح حامد، مجلس السلم والأمن الأفريقي التكوين والأدوار، سلسلة قضايا أفريقية (٤)، المركز العالمي للدراسات الأفريقية،٢٠٠٧م.

(٥)ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشودة في أفريقيا، مركز البحوث العربية والأفريقية، ترجمة مصطفي مجدي الجمال،(القاهرة: دار الأمين، ٢٠٠٥م).

ثالثاً: الرسائل العلمية:

(١)احمد إبراهيم محمود، التسوية السلمية للصراعات الداخلية في أفريقيا: دراسة حالة الصومال منذ بداية التسعينيات، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،٢٠٠٤م.

(٢)أحمد موسي عثمان محمد، الموقع الجغرافي للصومال وأثره على الصراع السياسي في منطقة القرن الأفريقي، رسالة دكتوراه غير منشوره، السودان: جامعة أفريقيا العالمية، كلية الآداب، ٢٠١٧م.

(٣)أسماء أحمد ادم، اثر التدخل الدولي الإنساني على السيادة الوطنية دارفور نموذجاً، ٢٠٠٣-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة، السودان: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أم درمان، ٢٠١٧م.

(٤)جمال سلامة على، دور الأمم المتحدة في حفظ السلم والأمن الدوليين في القارة الأفريقية منذ عام ١٩٦٠، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية،١٩٩٥ م.

(٥)أيمن مصطفي عبد القادر أبو سالم، جرائم الحرب في أفريقيا في ظل القضاء الجنائي الدولي دراسة خاصة لحالتي رواندا والسودان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ٢٠١٢م.

رابعاً: التقارير:

(١)السيد فليفل، التقرير الاستراتيجي الأفريقية ٢٠٠٢-٢٠٠٣ م، القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث، جامعة القاهرة، المطبعة التجارية الحديثة.

(٢)محمد نبيل فؤاد، ومحي غريب، الأمن والدفاع الأفريقي، في محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الإصدار الثاني٢٠٠٢م-٢٠٠٣م، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية٢٠٠٣ م.

(٣)أيمن السيد شبانه، التنافس الدولي في القارة الأفريقية المحاور والممارسات، التقرير الاستراتيجي ٢٠١٦م- ٢٠١٧م، جامعة القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، الإصدار الحادي عشر، ٢٠١٨م.

(٤)نبيل فؤاد، السياسة الدفاعية المشتركة للقارة، في محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي الإصدار الثالث ٢٠٠٤م- ٢٠٠٥م، القاهرة، مركز البحوث والدراسات الأفريقية،٢٠٠٦م.

(٥)محمود أبو العينين ، دور مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الوقاية من النزاعات والصراعات، في محمود أبو العينين (محرر)، التقرير الاستراتيجي الأفريقي ٢٠٠٦م- ٢٠٠٧م، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الأفريقية،٢٠٠٧م.

المراجع باللغة الأجنبية

Documents:

(1) "They Say They're Not Here to Protect Us.", Civilian Perspectives on the African Union Mission in Somalia, Paper, (The Us, The Uk and Uganda, the International Refugee Rights Initiative, 2017m).

(2) African Union,Decisions of the 11th Extraordinary Session of the Assembly, Ext/Assembly/Au/Dec. 1(Xi), Https://Au.Int/Sites/Default/Files/Decisions/36425-

Books:

(1) Boulden Jane, Responding to Conflict in Africa: The United Nations and Regional Organizations. Springer,(The United States: Palgrave Macmillan,
First Published,2013m).

(2) Charles Mutasa and Kudrat Virk, Implementing the 2015 Addis Ababa Peace Agreement, (Centre for Conflict Resolution, Building Peace in South Sudan: Progress, Problems, and

Prospects, 2017m), Accessed 9 Oct. 2020available at: Www.Jstor.Org/Stable/Resrep05143.8.
(3) Charles Mutasa, and Kudrat Virk, The Challenges of Building Peace in South Sudan, (Centre for Conflict Resolution, 2017m, Building Peace in South Sudan: Progress, Problems, and Prospects, Accessed 10 Oct. 2020m, Available at: Www.Jstor.Org/Stable/Resrep05143.6.
(4) Dawn Nagar, Pillars of Africa's Peace and Security Architecture:
The African Standby Force, at, Tony Karbo and Kudrat Virk, the Palgrave Handbook of Peacebuilding in Africa, (Cape Town: South Africa, Centre for Conflict Resolution, 2018m).
(5) Jamila El Abdellaoui, The Panel of the Wise: A Comprehensive Introduction to A Critical Pillar of the African Peace and Security Architecture, 01 Aug
2009m.

Periodicals and research:

(1) Abdurrahim Siradag, Causes, Rationales and Dynamics: Exploring the Strategic Security Partnership between the European Union and Africa, Ph.D.(Holland:
Leiden University, 2012m).
(2) AU, African Union, African Union Handbook 2019m, African Union
Commission and New Zealand Addis Ababa, Ethiopia, Sixth Edition, 2019m. (3) AU, African Union, African Union handbook 2020., African Union Commission and New Zealand, Addis Ababa, Ethiopia,, Seventh edition, 2020m.
(4) Ben Kioko, The Right of Intervention Under the African Union's Constitutive Act, IRRC, Vol, 85, N.852, December 2003m.

Websites:

(1) Abiy Muzzles Any AU Discussion of Tigray, Africa Intelligence (EN), July 19, 2021 Monday, Accessed 5 August. 2021m, Available

at: Https://Advance.Lexis.Com/Api/Document?Collection-News&ld-Urn:Contentitem:638R-GNV1-JD84-F3PB-00000-00&Context=1516831
(2) African Portal, Silencing the Guns in Africa: Achievements and Stumbling Bloks, Accessed 21 March. 2021m, Available at: Https://Www.Africaportal.Org/Features/Silencing-Guns-Africa-Achievements-
And-Stumbling-Blocks/